الأمم المتحدة
S/2010/259
مجلس الأمن
Distr.: General
28 May 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

يشرفني أن أحيل طيه التقييم الذي أجراه كل من رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعي العام بها لحالة تنفيذ استراتيجية الإنجاز حتى ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٠، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٣٤ (٢٠٠٤) (انظر الضميمة).

وأرجو ممتنا التكرم بإحالة التقرير المرفق إلى أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) دينيس **بايرون**
الرئيس

100610 100610 10-38143 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الضميمة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

تقرير عن استراتيجية الإنجاز للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا

(حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠)

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٥

١ - أنشطة الدوائر ٥

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية ٥

(أ) الأحكام (المرفق الأول (ألف)) ٦

(ب) قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول (باء)) ٧

(ج) القضايا التي اكتمل فيها النظر في الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية في القريب العاجل (المرفق الأول (جيم)) ٩

(د) المحاكمات الجارية (المرفق الأول (دال)) ١٠

(هـ) قضايا المرحلة التمهيدية (المرفق الثاني) ١٢

باء - الأنشطة في دائرة الاستئناف ١٢

٢ - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز ١٤

ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات ١٤

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين ١٦

(أ) القضاة ١٦

(ب) إدارة شؤون الموظفين ١٧

جيم - عمل مكتب المدعي العام ١٩

(أ) عبء العمل ١٩

(ب) التعاون مع كينيا ٢٢

(ج) الملاك ٢٣

دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة ٢٣

هاء - التواصل، وبناء القدرات، ومسائل إرث المحكمة ٢٤

واو – المسائل المتبقية ٢٥
خلاصة وتنبؤ محدّث بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز ٢٨
المرفق ١ (ألف) ٣١
المرفق ١ (باء) ٣٤
المرفق ١ (جيم) ٣٥
المرفق ١ (دال). ٣٦
المرفق ٢ . . . . . ٣٧
المرفق ٣ . . . . . ٣٨

مقدمة

١ - في سنة ٢٠٠٣، وضعت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (''المحكمة'') الصيغة النهائية للاستراتيجية (''استراتيجية الإنجاز'') من أجل تحقيق الأهداف المتعلقة باستكمال التحقيقات بنهاية سنة ٢٠٠٤، وكافة أنشطة المحاكمة بالدائرة الابتدائية بحلول نهاية ٢٠٠٨، وإكمال كافة أعمالها بحلول ٢٠١٠، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

٢ - وهذا التقرير يُلقي، بالاقتران بالتقارير السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، نظرة إجمالية على تقدم المحكمة حتى اليوم في تنفيذ استراتيجية الإنجاز، التي جرى العمل دائماً على تحديثها وتطويرها منذ ٢٠٠٣[(١)].

١ - أنشطة الدوائر

ألف - أنشطة الدوائر الابتدائية

٣ - في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، اكتملت محاكمات الدوائر الابتدائية فيما يختص بـ ٥٠ متهماً. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، الممتدة من ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، أصدرت الدوائر الابتدائية الثلاث ثلاثة أحكام في قضايا متهم في كل منها شخص واحد، ومنها حالة إعادة محاكمة[(٢)]، واختتمت مرحلة الأدلة في ثلاث محاكمات[(٣)]. وهناك ثلاث محاكمات جارية[(٤)]. ويتوقع صدور أحكام في سبع محاكمات لـ ١٥ متهماً قبل نهاية ٢٠١٠[(٥)]، وست محاكمات إضافية فيما يتعلق بـ ١١ متهماً في

(١) انظر التقارير المقدمة إلى الأمم المتحدة في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بصدد قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٥٧ (٢٠٠٣) وطلب المحكمة زيادة عدد القضاة المخصصين للجلوس على المنصة ''في أي وقت''. وقد قُدمت تقارير استراتيجية الاستكمال إلى رئيس مجلس الأمن في ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، و ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٥، و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، و ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦، و ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٧، و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، و ١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨، و ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، و ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.

(٢) نسنغيمانا، و موفوبي، و سيتاكو: يرد شرح إضافي في الفقرات ٦ إلى ٨.

(٣) كانياروكيغا، ونتاوكوليليايو، وغاتِتهِ: يرد شرح إضافي في الفقرات ١٥ و ١٧ و ١٨.

(٤) نغيراباتوير، ونزابونيمانا، وكارِمِرا وآخرون: يرد شرح إضافي في الفقرات ٢٠ إلى ٢٢.

(٥) نيراماسوهوكو وآخرون (''بوتاري'')، وندينديليميمانا وآخرون (''قضية العسكريين الثانية'')، ومونياكازي، وهيتغِكيمانا، وكانياروكيغا، ونتاوكوليليايو، وغاتِتهِ.

غضون ٢٠١١، من بينها محاكمتان ستبدآن في غضون ٢٠١٠[٦]. ولا يزال هناك أحد عشر شخصاً هارباً لم يتسن القبض عليهم[٧].

٤ - وتحققت غالبية التوقعات الواردة في تقرير استراتيجية الإنجاز الأخير. أما حالات التأخير، فإنها تتعلق أساساً باستكمال مرحلة الأدلة في محاكمتين لمتهمين كل منهما يحاكم على حدة[٨]، كما تأخر إصدار الحكم في هاتين القضيتين وقضية أخرى تضم متهماً واحداً، وكذلك في ثلاث قضايا تضم متهمين عديدين. والأسباب موضحة بمزيد من التفصيل أدناه[٩].

٥ - وظلت القيود المتعلقة بملاك الموظفين تمثل التحدي الرئيسي الذي يعرقل أعمال دوائر المحكمة، ويؤثر سلباً على إعداد القضايا وسيرها في مكتب المدعي العام. وخلّف ترك العديد من منسقي الأحكام وعدد كبير من الموظفين القانونيين المساعدين لأعمالهم في الدوائر تأثيراً سلبياً على التقدم في صياغة الأحكام في القضايا المعنية. وإضافة إلى ذلك، تظل التكليفات الموازية الصادرة للقضاة للنظر في قضايا جارية عديدة تمثل تحدياً لعملية المحاكمات، ولجدول زيارات المعاينة، والاستماع إلى المرافعات الختامية، والمداولات المتعلقة بالأحكام.

(أ) الأحكام (المرفق الأول (ألف))

٦ - في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدرت الدائرة الأولى، المؤلفة من القاضي موسى، رئيساً، والقاضيين إغوروف وأرَّي، حكماً شفوياً ببراءة هورميسداس نسنغيمانا، وهو قس وعميد سابق لكلية يسوع - الملك في نيانزا، من تُهم الإبادة الجماعية والقتل والإبادة باعتبارها جرائم بحق الإنسانية. وقد أدلى ثلاثة وأربعون شاهداً بأقوالهم أثناء المحاكمة التي استغرقت ٤٢ يوماً. وصدر الحكم الخطي في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. كما أصدرت الدائرة قراراً تضمَّن البت في ثلاث طلبات.

٧ - وأصدرت الدائرة نفسها في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠ حكماً شفوياً في قضية إفرِم سيتاكو، وهو مقدم ومدير شعبة الشؤون القضائية بوزارة الدفاع. وقد أُدين سيتاكو بتهمة

---

(٦) بيزيمونغو وآخرون، ونزابونيمانا، ونغيراباتوير، وكارِمِرا وآخرون، ونداهيمانا، ونيزيمانا.

(٧) هذا يشمل ٨٧ قرار اتهام من بين قرارات الاتهام الإثنتين والتسعين التي أصدرتها المحكمة. وتشمل القرارات الخمسة الأخرى قضيتين محالتين إلى ولاية قضائية وطنية بموجب المادة ١١ مكرراً، ومتهماً واحداً تُوفي قبل بدء محاكمته، وقراريّ اتهام جرى سحبهما.

(٨) نغيراباتوير ونزابونيمانا، انظر الفقرة ٢٠ والفقرة ٢٢ أدناه.

(٩) بيزيمونغو وآخرون، ونيراماسوهوكو وآخرون (''بوتاري'')، وندينديليمانا وآخرون، (''قضية العسكريين الثانية'') وهيتغِكيمانا، انظر الفقرات ١١ إلى ١٤.

الإبادة الجماعية والإبادة كجريمة بحق الإنسانية فضلاً عن جرائم حرب، وحُكم عليه بالسجن لمدة خمس وعشرين سنة. وقد أدلى ستة وخمسون شاهداً بأقوالهم في المحاكمة التي استغرقت ٦٠ يوماً. وصدر الحكم الخطي في ١ آذار/مارس ٢٠١٠، مشفوعاً بقرار.

٨ - وفي ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدر قسم من الدائرة الابتدائية الثالثة، مؤلف من القاضي بايرون، رئيساً، والقاضيين كام وجونسن، حكماً في القضية المعاد النظر فيها بحق المتهم ثارسيس موفونيي، القائد المؤقت السابق لمعسكر مدرسة ضباط الصف في بوتاري. واقتصرت إعادة المحاكمة على تهمة واحدة، هي التحريض على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. واستمعت المحكمة إلى ١٣ شاهداً أثناء المحاكمة التي استغرقت تسعة أيام. وثبت أن موفونيي مذنب، وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٥ سنة مع احتساب المدة التي قضاها في الحبس. كما أصدرت الدائرة خمسة قرارات في الفترة المشمولة بالتقرير.

(ب) قضايا في مرحلة صياغة الأحكام (المرفق الأول (باء))

٩ - هناك في الوقت الحالي ست قضايا بمرحلة صياغة الأحكام. ويتوقع لهذه القضايا جميعها، باستثناء واحدة منها، أن تصدر الأحكام فيها بنهاية ٢٠١٠، بينما تأخرت صياغة الحكم في القضية الباقية، بسبب نقص الموظفين، بضعة أشهر وسيصدر الحكم في النصف الأول من ٢٠١١.

١٠ - واكتمل في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أمام قسم تابع للدائرة الابتدائية الأولى، المؤلفة من القاضي أرَّي، رئيساً، والقاضي راجونسن والقاضي أكاي، بحث أدلة الاتهام في قضية يوسف مونياكازي، الذي يُدعى أنه أحد قادة جماعة إنتراهاموي (المهاجمون جماعة). وقد استمعت المحكمة إلى ١١ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٠ شاهداً من شهود النفي في أيام المحاكمة التسعة عشر. وقدم الجانبان في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ مذكرات ختامية. واستمعت الدائرة إلى المرافعات الختامية في ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة قرارين خطيين في ٢٠١٠، ويتوقع صدور الحكم في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

١١ - وواصل قسم من الدائرة الثانية، مؤلف من القاضي خان، رئيساً، والقاضيين موثوغا و شورت، صياغة الحكم في قضية بيزيمونغو وآخرين، التي تضم أربعة وزراء سابقين في الحكومة المؤقتة (كاسيمير بيزيمونغو، وجوستين موغِنزي، وجيروم بيكامومباكا، وبروسبِر موغيرانزا)، التي تولت السلطة بعد اغتيال الرئيس الرواندي هابياريمانا. واستغرقت المحاكمة ٤٠٤ أيام، أدلى خلالها ١٧١ شخصاً بأقوالهم وضمت الأحراز التي جاءت في أكثر من ٠٠٠ ٨ صفحة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، استمع أيضاً قاضيان من هذه الدائرة إلى

أقوال الشهود في قضيتيّ نتاوكوليليايو وغاتِتهِ. أما القاضي الثالث، فقد عمل دون تفرغ تام منذ آب/أغسطس ٢٠٠٩. وسيؤدي رحيل إثنين من الفريق العامل على صياغة الأحكام في مطلع ٢٠١٠ إلى شيء من التأخير في إصدار الحكم، الذي يتوقع له الآن الصدور في النصف الأول من ٢٠١١.

١٢ - ويواصل قسم آخر من الدائرة الثانية، مؤلف من القاضي سكولي، رئيساً، والقاضيين راماروسون وبوصا، مداولاته وصياغة الأحكام في قضية نيراماسوهوكو وآخرين (قضية ''بوتاري'')، التي تضم ستة متهمين، هم بولين نيراماسوهوكو، وآرسِن شالوم نتاهوبالي، وسيلفين نسابيمانا، وألفونس نتِزيريايو، وجوزيف كانياباشي، وإيلي ندايامباج. وقد استغرقت المحكمة أكثر من ٧٢٦ يوماً واستمعت فيها المحكمة إلى أقوال ٥٩ شاهداً من شهود الإثبات و ١٣٠ شاهداً من شهود النفي. وأُعيد النظر في الموعد الذي حُدد في البداية لإصدار الحكم، وكان نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، فأصبح كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويرجع هذا التأخير إلى حالة ملاك الموظفين، مع زيادة في معدل ترك الخدمة، بما في ذلك ترك منسق الأحكام الخدمة، وصعوبات استخدام موظفين جدد، وكون كل قاض من قضاة المنصة الثلاثة مشاركاً في النظر في قضايا جارية أخرى (نغيراباتوير، و هيتغِكيمانا، و نزابونيمانا).

١٣ - وبدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وحتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ قضية ندينديلييمانا وآخرون (قضية ''العسكريين الثانية'') أمام قسم آخر تابع للدائرة الثانية، مؤلف من القضاة دي سيلفا، رئيساً، وحكمت وبارك قاضيين. ويتوقع الآن صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وتأخر الحكم ثلاثة أشهر بسبب مشكلة نقص الموظفين في فريق صياغة الأحكام. وشملت القضية أربعة قادة عسكريين سابقين، هم أوغسطين ندينديلييمانا، وأوغسطين بيزيمونغو، وفرانسوا زافيير - نزوونمِي، وإنوسِنت ساغاهوتو. وفي غضون المحاكمة التي استغرقت ٣٩٣ يوماً، استمعت الدائرة إلى ما مجموعه ٢١٧ شاهداً وتلقت ٩٦٥ حِرزاً. وكان القاضي الرئيس يعمل بصفة قاض غير متفرغ منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ثلاثة قرارات خطية. وكان إثنان من قضاة المنصة يشتركان في نظر قضية كانياروكيغا، حيث كان أحدهما رئيساً. ويشترك القاضي نفسه في نظر قضية هيتغِكيمانا أيضاً.

١٤ - وقد أكمل قسم من الدائرة الثانية، مؤلف من القاضي راماروسون، رئيساً، والقاضيين حكمت وماسانسن، مرحلة النظر في الأدلة بقضية إلدفونس هيتغكيمانا، وهو قائد بمعسكر نغوما الحربي واستمعت الدائرة إلى ٤٠ شاهداً على مدى ٤٢ يوماً أثناء نظر

القضية. وقدم الطرفان مذكراتهما الختامية في ١ شباط/فبراير ٢٠١٠. وعقب ترجمة مذكرات الطرفين إلى الفرنسية والإنكليزية، على التوالي، استمعت الدائرة إلى مرافعتيهما الختاميتين في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠. ومن المقرر صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. ويعزى التأخير بضعة أشهر إلى التأخير في ترجمة المذكرات الختامية ونقص عدد الموظفين في فريق الصياغة. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ستة قرارات وأوامر تمهيدية.

١٥ - وبدأت في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩ محاكمة غاسبارد كانياروكيغا، وهو رجل أعمال، أمام قسم تابع للدائرة الثانية، يتألف من القاضي حكمت، رئيساً، والقاضيين بارك وماسانش. وبعد استدعاء ١١ شاهداً على مدى ١٤ يوماً من أيام المحاكمة، اختتم الادعاء مرافعته في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبدأت مرافعة الدفاع في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبعد استدعاء ٢٣ شاهداً على مدى ١٤ يوماً من أيام المحاكمة، انتهى الدفاع من مرافعته في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠. وأجرت المحكمة معاينة في رواندا في الفترة ما بين ١٩ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وقدم الطرفان مذكراتهما الختامية في ١١ أيار/مايو ٢٠١٠، وأدليا بمرافعتيهما الختاميتين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠. وأصدرت الدائرة ١٧ قراراً وأمراً خطياً في الفترة المشمولة بالتقرير. ويتوقع صدور الحكم في آب/أغسطس ٢٠١٠، بعد شهر من الموعد الذي كان مقرراً، وذلك نظراً لنقص الموظفين عقب ترك منسق الأحكام الخدمة.

(ج) القضايا التي اكتمل فيها النظر في الأدلة وسيُستمع فيها إلى المرافعات الختامية في القريب العاجل (المرفق الأول (جيم))

١٦ - اكتملت مرحلة النظر في الأدلة في محاكمتين، وستستمع الدائرتان إلى المرافعات الختامية في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠١٠، على التوالي.

١٧ - واكتملت مرحلة النظر في الأدلة في محاكمة دومينيك نتاوكوليليايو، النائب السابق لحاكم مقاطعة غيساغارا الفرعية التابعة لمقاطعة بوتاري، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أمام قسم تابع للدائرة الثالثة المؤلفة من خان، رئيساً، والقاضيين موثوغا وآكاي. وبدأت المحاكمة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٩. واستمعت الدائرة إلى ١٢ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٣ شاهداً من شهود النفي على مدى ٣٣ يوماً من أيام النظر في القضية. وقدم الادعاء والدفاع مذكراتهما الختامية في ٢٥ شباط/فبراير و ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٠، على التوالي، وجرت معاينة على الطبيعة في الفترة من ٢٥ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠، واستمعت المحكمة إلى مرافعات ختامية شفوية في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويتوقع أن تصدر الدائرة

حكمها بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة ١٣ قراراً أو أمراً خطياً.

١٨ - واستكملت المنصة نفسها الاستماع إلى شهادة الشهود في قضية جان - بابتيست غاتِته، وهو عمدة سابق لمورامبي ويُدعى أنه قائد لجماعة إنتراهاموي. وبدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ واختُتمت في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠. واستمعت الدائرة إلى ٢٢ شاهداً من شهود الإثبات و ٢٧ شاهداً من شهود النفي على مدى ٣٠ يوماً من أيام النظر في القضية. ومن المقرر أن يقدم الطرفان مذكراتهما الختامية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. ومن المقرر أيضاً القيام بمعاينة على الطبيعة في الفترة من ١١ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٠، والاستماع إلى المرافعات الختامية الشفوية في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٠، أو ٣ آب/أغسطس ٢٠١٠ إذا دعت الضرورة إلى ذلك. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة ثمانية قرارات وأربعة أوامر. والتاريخ المتوقع لإصدار الحكم هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(د) المحاكمات الجارية (المرفق الأول (دال))

١٩ - يجري النظر الآن أمام دوائر المحكمة في قضيتين متهم في كل منهما شخص واحد وقضية تضم متهمين عديدين.

٢٠ - ويستمع الآن قسم من الدائرة الثانية، مؤلف برئاسة القاضي سِكول، وعضوية القاضيين بوصا وراجونسون، إلى الأدلة في الدعوى المقدمة ضد أوغسطين نغيراباتوير، وزير التخطيط في حكومة رواندا في ١٩٩٤. وجرت المحاكمة حتى الآن على مدى دورتين: الأولى منذ البدء في ٢٣ أيلول/سبتمبر وحتى ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، والثانية من ٢٥ كانون الثاني/يناير وحتى ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي البداية، كان من المتوقع الاستماع إلى جميع شهود الإثبات أثناء دورة واحدة في ٢٠٠٩ واستكمال الاستماع إلى شهود النفي بحلول منتصف ٢٠١٠. إلا أن الأمر اقتضى مزيداً من الوقت لعرض دعوى الادعاء، نظراً لطول أقوال الشهود، فضلاً عن ضم شهود إضافيين وإفصاح الدفاع قرب نهاية المحاكمة عن أدلة إضافية تثبت عدم وجود المتهم في مكان الجريمة. ومن المقرر أن يتقدم الادعاء، في مهلة غايتها ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠، باقتراح إلى المحكمة لإضافة شهود جدد، إذا اعتزمت تفنيد أدلة الدفاع المتعلقة بعدم وجود المتهم في مكان الجريمة. وإن وافقت المحكمة، يتوقع أن تنتهي مرافعة الادعاء الرئيسية في منتصف أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبصرف النظر عن ذلك، فإن مرافعة الدفاع يتوقع أن تبدأ في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ وأن تُختتم في شباط/فبراير ٢٠١١. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المحكمة

٢٤ قراراً وأمراً، واستمعت إلى ١١ شاهداً. ويتوقع صدور الحكم في نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبالتوازي مع هذه القضية، يرأس القاضي سِكول دائرة أثناء نظر قضية نيراماسوهوكو وآخرين، بينما ترأست القاضية بوصا دائرة أثناء نظر قضية نزابونيمانا، وتجلس إلى المنصة عضواً أثناء نظر قضية نيراماسوهوكو وآخرين، بينما يجلس القاضي راجونسون إلى المنصة كعضو أثناء النظر في قضيتيّ مونياكازي ونزابونيمانا.

٢١ - وواصل قسم من الدائرة الثالثة، مؤلف من القاضي بايرون، رئيساً، والقاضيين كام وجونسن النظر في الأدلة في قضية كارِمِرا وآخرين، التي تضم إدوارد كارميرا، وزير الداخلية السابق، وجوزيف نزيرورِرا، رئيس الجمعية الوطنية السابق، وماثيو نغيرومباتسي، رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية السابق. ويواصل جوزيف نزيرورِرا دفاعه عن نفسه بعد مضيّ ٧٢ يوماً من المحاكمة والاستماع إلى ٤٦ شاهداً حتى اليوم. ومن المقرر أن يبدأ ماثيو نغيرومباتسي دفاعه عن نفسه في ٥ تموز/يوليه ٢٠١٠، ويتوقع أن يختتم دفاعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولأن المحكمة تأخذ في اعتبارها حالة ماثيو نغيرومباتسي الصحية، فإنها تعقد جلساتها بمعدل ثلاثة أو أربعة أيام وستظل تفعل ذلك ما لم تتغير الظروف. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت المنصة ٨٣ قرار. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

٢٢ - وبدأت محاكمة كاليكست نزابونيمانا، وزير الشباب في الحكومة المؤقتة، في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ أمام قسم ثان من الدائرة الثالثة يتألف من القاضية بوصا، رئيساً، والقاضيين توزمومحمدوف وراجونسون. واستمر الادعاء في عرض الدعوى حتى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، عندما رُفعت الجلسات وعادت المحكمة إلى الانعقاد للاستماع لآخر شاهدين من شهود الإثبات في الفترة من ١٢ إلى ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وهذا سمح للقاضيين بالاستماع إلى استكمال لمرافعة الادعاء في قضية نغيراباتوير. وبوجه عام، أدلى ١٩ شاهداً من شهود الإثبات بأقوالهم. وبدأ الدفاع مرافعاته في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وكان مقرراً في الأصل اختتامها في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠. إلا أن أقوال الشهود استغرقت وقتاً أطول مما كان متوقعاً، واقتضت معايير المحاكمة العادلة السماح للدفاع بدعوة شهود إضافيين لدعم دعواه بعدم وجود المتهم في مكان الجريمة. كما تأثر تقدم المحاكمة بالصعوبات التي واجهت الدفاع في الإتيان بأدلة عدم وجود المتهم في مكان الجريمة نظراً للتأخير في الحصول على المعلومات المطلوبة من إحدى الدول. وبعد أن وضعت المحكمة في اعتبارها التزامات حضور القضاة المقررة تجاه قضايا أخرى، تتوقع الآن الدائرة الابتدائية أن تُختتم مرحلة مناقشة الأدلة في آذار/مارس ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. وقد أصدرت المحكمة الابتدائية ٢٧ قراراً خطياً في الفترة المشمولة

بالتقرير. وقد سافر القاضي راجونسون إلى كيغالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ للاستماع إلى أقوال شاهد نفي يعاني من سوء حالته الصحية. والقاضية الرئيسة عضو في دائرة تنظر قضية نيراماسوهوكو وآخرين التي تضم متهمين عديدين. وإضافة إلى ذلك، فإنها تشترك مع القاضي راجونسون في الجلوس إلى المنصة في قضية نغيراباتوير الجارية.

(هـ) قضايا المرحلة التمهيدية (المرفق الثاني)

٢٣ - في ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أُلقي القبض في جمهورية الكونغو الديمقراطية على غريغوار نداهيمانا، عمدة كيفومو، ونُقل إلى آروشا في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وقد ظهر لأول مرة في المحكمة أمام القاضي خان يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وقال إنه غير مذنب في كافة الاتهامات التي تضمنها قرار الاتهام. وعقب قرار الدائرة التمهيدية، المؤلفة من القاضي بايرون والقاضي جونسون والقاضي آكاي، منح الادعاء مهلة لتعديل قرار الاتهام، وقف المتهم مرة أخرى أمام المحكمة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٠ حيث كرر القول مرة أخرى بأنه غير مذنب في أي من الاتهامات الموجهة إليه. وقدم الادعاء مذكرته التمهيدية في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة التمهيدية ستة قرارات. ومن المقرر أن تبدأ المحاكمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

٢٤ - أُلقي القبض على إلدفونس نيزيمانا، وهو القائد الثاني سابقاً بمدرسة ضباط الصف المسؤول عن المخابرات والعمليات العسكرية، في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ في أوغندا، ثم نُقل إلى آروشا بعد ذلك بيوم واحد. ومَثَل أمام القاضي خان لأول مرة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وقال إنه غير مذنب في أي من الاتهامات المشمولة بقرار الاتهام. وعقب قرار من الدائرة التمهيدية، المؤلفة من القضاة بايرون وخان وجونسون وكام، منح الادعاء مهلة جزئية لتعديل قرار الاتهام، مَثَل المتهم مرة أخرى أمام المحكمة في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠ وقال إنه غير مذنب في أي من الاتهامات. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة التمهيدية خمسة قرارات وأوامر. ويتوقع أن تبدأ المحاكمة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

باء - الأنشطة في دائرة الاستئناف

٢٥ - في ٢٤ أيار/مايو ٢٠١٠، كانت إجراءات الاستئناف قد اختُتمت فيما يختص بـ ٣١ شخصاً. ويتوقع إصدار أربعة أحكام أخرى بمرحلة الاستئناف بنهاية هذا العام، ويتوقع صدور سبعة أحكام من دائرة الاستئناف في ٢٠١١، وصدور أربعة أحكام أخرى في ٢٠١٢، بينما يتوقع البت في دعاوى الاستئناف الأربع الباقية بنهاية ٢٠١٣.

٢٦ - ومنذ صدور التقرير الأخير في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في ثلاث دعاوى استئناف، هي قضايا زيغيرانيرازو وبيكيندي ونشاميهيغو، فضلاً عن حكم في دعوى استئناف في قضية احتقار نشوغوزا للمحكمة. كما أصدرت دائرة الاستئناف سبعة قرارات للبت في طعون تمهيدية، وثمانية قرارات تتعلق بطلبات إعادة نظر أو طلبات أخرى لاحقة للاستئناف، و ٥٦ أمراً وقراراً سابقاً للاستئناف.

٢٧ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، ألغت دائرة الاستئناف إدانة بروتايس يغيرانيرازو بتُهمتيّ الإبادة الجماعية والإبادة كجريمة بحق الإنسانية، وأصدرت حكماً ببراءته. ثم أمرت بالإفراج عنه فوراً. وقد ألغت الدائرة حكم الإدانة في التُهمتين بعد ثبوت حدوث العديد من الأخطاء الوقائعية والقانونية الجسيمة في تقدير المحكمة الابتدائية لحجج عدم وجود زيغرانيرازو بمكان الجريمة فيما يختص بالحدثين اللذين استند إليهما الحكمان الصادران بحقه.

٢٨ - وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠، أكدت دائرة الاستئناف، في حكمها في الاستئناف المقدم من سيمون بيكيندي، إدانة بيكيندي بتهمة التحريض المباشر العلني على ارتكاب الإبادة الجماعية، كما أكدت حكم الدائرة الابتدائية عليه بالسجن ١٥ عاما. وفي اليوم نفسه، أصدرت الدائرة حكماً في قضية سيمون نشامهيغو، أكدت فيه إدانة نشامهيغو بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإبادة والقتل وغيرها من الأعمال الوحشية المرتكبة بحق الإنسانية، بينما أسقطت الأحكام الصادرة ضده بشأن أحداث معينة. وخففت دائرة الاستئناف الحكم إلى السجن أربعين سنة، بدلاً من السجن المؤبد الذي حكمت به الدائرة الابتدائية.

٢٩ - وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٠، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية ليونيداس نشوغوزا. وأكدت الدائرة إدانة نشوغوزا بتهمة ازدراء المحكمة وأيدت الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بسجنه ١٠ أشهر.

٣٠ - وفي الوقت الحالي، تستعد دائرة الاستئناف للنظر في ست دعاوى استئناف.

٣١ - وفي قضية باغوسورا وآخرين، صدر الحكم الخطي في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقد تقدم ألويز نتباكوز وأناتول نسنغيومفا بإشعاراهما الخاصة بالاستئناف في آذار/مارس ٢٠٠٩ بينما قدم ثيونِسته باغوسورا إشعار استئنافه في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، بعد تمديد الوقت ريثما ترد الترجمة التحريرية الفرنسية للحكم الصادر من الدائرة الابتدائية. وقد اكتمل إعداد المذكرات القانونية فيما يتعلق بالاستئناف المقدم من نتاباكوز، وهو مستمر فيما يتعلق باستئناف زملائه للأحكام الصادرة بحقهم.

٣٢ - وفي قضية إيمانويل روكوندو، صدر حكم دائرة الاستئناف الخطي في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٩. وقدم الادعاء إشعاره بالاستئناف في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وقدم روكوندو إشعاره بالاستئناف في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، بعد تمديد الوقت لإتاحة الفرصة لترجمة الحكم الصادر عن الدائرة الابتدائية. واكتملت عملية إعداد المذكرات القانونية في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٠، وسيجري الاستماع إلى دعوى الاستئناف في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٣ - صدر حكم الدائرة الابتدائية في قضية كاليكستي كاليمانزيرا في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وقد قدم كل من كاليمانزيرا والادعاء إشعارين بالاستئناف في تموز/يوليه ٢٠٠٩. وعقب تمديد الوقت من أجل الترجمة التحريرية، اكتمل إعداد المذكرات القانونية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠. وسيُنظر في الاستئنافين في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٤ - وفي قضية فارسيس رِنزاهو، التي صدر حكم الدائرة الابتدائية الخطي بشأنها في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، قدم ريتراغو إشعار استئنافه في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وقدم ملخصه في ٢ آذار/مارس ٢٠١٠، بعد تمديد الوقت لأجل ترجمة حكم الدائرة الابتدائية. واكتمل إعداد المذكرات القانونية في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، وسيُنظر في الاستئناف في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

٣٥ - في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٠، صدر حكم المحكمة في قضية فارسيس موفونيي. وفي ١٥ آذار/مارس ٢٠١٠، قدم كل من موفونيي والادعاء إشعارين بالاستئناف، ويجري الآن إعداد المذكرات القانونية.

٣٦ - وفي ١ آذار/مارس ٢٠١٠، صدر حكم المحكمة في قضية سِيتاكو خطياً. وقد قدم الطرفان إشعارين بالاستئناف، ويجري الآن إعداد ملخص للدعوى.

٢ - تدابير تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٣٧ - يكمّل الفرع التالي التقارير السابقة، كما يلقي الضوء على العناصر الأساسية في جهود المحكمة الرامية إلى التقيّد باستراتيجية الإنجاز التي وضعتها لنفسها.

ألف - الجدول الزمني القضائي وإدارة الإجراءات

٣٨ - في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى أيار/مايو ٢٠١٠، استخدم ١١ قسماً مختلفاً من الدوائر الابتدائية أربع قاعات للمحكمة في ١٢ قضية للاستماع إلى الشهود والمرافعات الختامية والظهور الأولي للمتهمين والمسائل التمهيدية السابقة للمحاكمة، بينما

استمر العمل مكثفاً خارج قاعات المحكمة فيما يختص بالأعمال التمهيدية وأعمال المحاكمات وصياغة الأحكام في الوقت نفسه بكافة الدوائر الثلاث.

٣٩ - وتساعد المبادئ التوجيهية المتعلقة بوضع ونشر الجدول الزمني القضائي على ضمان التنسيق الجيد التوقيت فيما بين مكتب الرئيس، ودائرة إدارة المحكمة، ومنسقي المحاكمات، وتساعد عند الضرورة على التنسيق بين الخصوم في كل قضية. ويراعي واضعو الجدول الزمني الهدف المتمثل في التقيّد بالمعايير الزمنية، المشار إليها في التقارير السابقة، التي وضعها مكتب الرئيس ويقوم بمراجعتها.

٤٠ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، روعي في أغلبية المحكمات الجارية المتوسط المتوقع لمدة عرض أدلة كل من الادعاء والدفاع، وهو أربعة أسابيع. وقد اكتملت مرحلة الادعاء في محاكمتين. وواجهت المحاكمتان كلتاهما صعوبات في التقيّد بالمعيار الزمني المتمثل في ستة إلى ثمانية أسابيع تقريبا للفترة الفاصلة بين عرض دعوى الادعاء وعرض دعوى الدفاع، وذلك نظراً لمتطلبات المحاكمة العادلة.

٤١ - كما واجهت قضايا عديدة مشكلات فيما يختص بتلبية معيار الفترة المتوسطة الفاصلة بين اختتام تقديم الأدلة وتقديم المذكرات الختامية، وهي شهران، وبين تقديم المذكرات الختامية وإلقاء المرافعات الختامية الشفوية، هي ثلاثة أسابيع. وغالباً ما تعزى حالات التأخير إلى متطلبات ترجمة مذكرات خطية مطولة ترجمة تحريرية ونقص الموظفين في قسم الخدمات اللغوية بالمحكمة. وإضافة إلى ذلك، فإن القرارات المتعلقة بالقيام بزيارات المعاينة بعد اختتام مرحلة تقديم الأدلة تؤدي إلى مزيد من حالات التأخير.

٤٢ - وقد أصدر رئيس المحكمة في ٣ أيار/مايو ٢٠١٠ توجيهين بشأن الممارسة، يتناولان المسألتين كلتيهما. وينظم أحد توجيهيّ الممارسة الحجم والتوقيت بالنسبة لتقديم المذكرات القانونية الختامية، بينما يتناول الآخر توقيت زيارات المعاينة والقيام بها. ومن شأن هذين التوجيهين المتعلقين بالممارسة أن يعجلا بإجراء المحاكمات مع ضمان الحقوق المتعلقة بالمحاكمة العادلة، التي من قبيل حق المتهم، عند الضرورة، في الحصول على ترجمات تحريرية للوثائق الهامة.

٤٣ - وتحقق في قضيتين من ثلاث قضايا صدرت فيها أحكام معيار الفصل لمدة ثمانية أشهر بين إقفال مرحلة تقديم الأدلة ومرحلة إصدار الحكم. كما تتنبأ الإسقاطات بالتقيّد بالجدول الزمني في معظم الأحكام المقبلة. وفي القضايا التي لا يرجح فيها إلى حد بعيد تلبية هذا المعيار يكون ذلك راجعاً إلى القيود المتعلقة بالموظفين في أفرقة الصياغة وما يواكبها من اشتراك القضاة في نظر قضايا تُطال متهمين عديدين، حيث تظل الأولوية ممنوحة لإصدار الأحكام.

٤٤ - وتبيِّن الإحصائيات الخاصة بالقضايا الجارية أن هناك تقدماً يحرز في التقيّد بالمعايير الزمنية المتفق عليها. وقد وُضعت خطط لصياغة الأحكام وفقاً للمعايير في كافة القضايا. وإضافة إلى ذلك، أُنشئت في مكتب الرئيس قاعدتان للبيانات، بشأن ممارسة تقديم بالطلبات وبشأن استعمال قاعات المحكمة. وهذه التدابير تكفل الرصد المنتظم للتقيّد وتسمح باتخاذ تدابير إضافية عند الضرورة.

باء - القضاة وإدارة شؤون الموظفين

(أ) القضاة

٤٥ - في الوقت الحالي يعمل بالمحكمة سبعة قضاة دائمون وأحد عشر قاضياً مخصصاً. ومن بين القضاة الدائمين إثنان مكلفان بالعمل في دائرة الاستئناف. وقد ترك القاضيان الدائمان موسى وإغوروف المحكمة بعد إكمال الحكم في قضية سيتاكو. وما زال القاضي الدائم دي سيلفا والقاضي المخصص شورت يعملان بنظام عدم التفرغ، بينما يكملان مهامهما الجارية بعد إنجاز العمل في بلديهما الأصليين.

٤٦ - أذِن قرار مجلس الأمن ١٨٧٨ (٢٠٠٩) بتوسيع دائرة الاستئناف بإضافة عدد يصل إلى أربعة قضاة من كل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وتتوقع المحكمة أن يبدأ هذا النقل لأربعة من قضاتها الدائمين في مطلع ٢٠١١. ونظراً لكثافة العمل الاستئنافي الذي ينتظر دائرة الاستئناف في ٢٠١١، قد يكون من الضروري أن يبدأ البعض من القضاة الأربعة مهامه في دائرة الاستئناف قبل صدور الأحكام في القضايا التي ينظرون فيها الآن.

٤٧ - وفي الوقت الحالي، لا يوجد في آروشا سوى خمسة قضاة دائمين مقيمين بها، وذلك بعد استقالة القضاة رِضي، ووينبرغ دي روكا، وموسى في ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وهذا يثير المشاكل فيما يختص باختيار مرشحين لشغل وظائف الرئيس ونائب الرئيس وقاض رئيس لإحدى الدوائر الابتدائية متى اكتملت مدة خدمة شاغلي الوظائف الحاليين ونُقل قضاة إلى دائرة الاستئناف. ولذلك تقدمت المحكمة إلى الأمين العام بطلب لمعالجة هذه المسائل، سواء بتعيين ثلاثة من القضاة المخصصين حالياً ليشغلوا وظائف قضاة دائمين أو بتعديل النظام الأساسي بحيث يصبح من حق القضاة المخصصين أن يشغلوا منصب الرئيس أو منصب رئيس دائرة ابتدائية. وللتخفيف من عبء العمل الإضافي الذي لا يمكن أن ينجزه القضاة العاملون، ولمواجهة احتمال عدم توافر قضاة، طلبت المحكمة أيضاً إنشاء قائمة جديدة تضم قضاة متخصصين.

٤٨ - ونظراً لاعتزام مجلس الأمن أن يمدد، في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠، مدة خدمة كافة قضاة الدوائر الابتدائية استناداً إلى جدول المحكمة الخاص بالمحاكمات المتوقعة ومدد خدمة كافة قضاة الاستئناف حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ أو حتى تاريخ استكمال قضاياهم، أيهما أسبق، قدمت المحكمة إلى المجلس طلباً لتمديد خدمة القضاة السبعة الدائمين والقضاة التسعة المخصصين بعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهذه التمديدات ضرورية للسماح للقضاة باستكمال مهامهم الجارية ومعالجة الأعمال القضائية الباقية، التي من قبيل الطلبات المندرجة تحت المادة ٧١ مكرراً والمادة ١١ مكرراً والإجراءات الخاصة باحتمال توجيه الإهانة للمحكمة.

٤٩ - وجميع القضاة ملتزمون في الوقت الحالي التزاماً شديداً بأهداف استراتيجية الإنجاز. وكل منهم مسند إليه في الوقت الحالي ما لا يقل عن قضيتين، باستثناء القاضيين غير المتفرغين، وبعضهم يجلس على المنصة في ثلاث قضايا في مراحل محاكمة مختلفة متواكبة. وسيكون من الضروري إسناد مزيد من المهام إلى نفس القضاة فيما يختص بأعمال المحاكمة الباقية، وهذا سيضيف عبئاً جديداً إلى عبء العمل هذا المضاعف فعلاً.

٥٠ - وفي التقريرين الأخيرين، شددت المحكمة على قلقها بشأن عدم المساواة في الأجور بين القضاة الدائمين والقضاة المخصصين. وفي الوقت الحالي، هناك ثمانية من القضاة المخصصين الأحد عشر بالمحكمة قد عملوا بها لمدة تفوق الثلاث سنوات، وهي المدة الدنيا لاستحقاق القاضي الدائم لمعاش تقاعدي. وقد عمل سبعة منهم لمدة خمس سنوات أو أكثر، وفي المحاكمتين المقبلتين، سيكون خمسة من القضاة الستة الجالسين على المنصة قضاة مخصصين. ولا يزال التزامهم ورغبتهم في قبول مهام إضافية ضرورة لا غنى عنها للمحكمة كي تحقق أهداف استراتيجية الإنجاز. لذلك، ترحب المحكمة بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٦١ المتخذ في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٠، الذي يقرر معالجة الأمر على سبيل الأولوية في الدورة الخامسة والستين، ويدعو الدول الأعضاء إلى ضمان المعاملة المتكافئة لجميع القضاة الذين يتحملون عبء عمل متماثل منطو على مسؤوليات متماثلة.

(ب) إدارة شؤون الموظفين

٥١ - لا يزال استبقاء الموظفين يمثل إحدى العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز في الوقت المناسب. وفيما بين ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٠، ترك ما مجموعه ١٥٤ موظفاً المحكمة إلى وظائف أخرى أكثر استقراراً داخل منظومة الأمم المتحدة أو منظمات أخرى. وقد ترك العمل في الدوائر ٢٤ موظفاً، وفي مكتب المدعي العام ٣١ موظفاً، وبالإدارة ٤١ موظفاً، وبأقسام أخرى تابعة لقلم المحكمة

٥٨ موظفاً. ونفذت المحكمة السياسة المعتمدة بقرار الجمعية العامة ٢٥٦/٦٣، وهي تعرض على الموظفين عقوداً تتمشى مع الجدول الزمني للمحاكمات. وهذا عنصر هام لكفالة الحفاظ على الذاكرة المؤسسية ريثما تكتمل المحاكمة، وهو يساند الروح المعنوية للموظفين بتوفير المزيد من الأمن الوظيفي. إلا أن هذه الإمكانية قاصرة على الموظفين المعينين على وظائف دائمة. بيد أن عدداً كبيراً من الموظفين، لا سيما في الدوائر ومكتب المدعي العام وقسم إدارة المحكمة معين على وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة، حيث تتحدد مدة العقد الممكنة بفعل التوافر المؤقت للتمويل وليس وفقاً للجدول الزمني للمحاكمات. كما أن مدة العقود تحدد الاستحقاقات والمنافع. وهذا الفارق لا يخلق مجرد إحساس بعدم المساواة في المعاملة وبانعدام الأمن الوظيفي، مما يؤثر سلباً على معنويات الموظفين، بل يساهم أيضاً في زيادة معدل ترك الموظفين لوظائفهم، وغالباً ما يحدث هذا قبل شهور قليلة من انتهاء محاكمة ما.

٥٢ - واستعواض الموظفين تاركي الخدمة عملية تستغرق وقتاً طويلاً، وتسفر حتى في أفضل الاحتمالات عن حالات تأخير. ففي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أثر هذا الأمر تأثيراً سلبياً على عملية صياغة الأحكام في عدد من القضايا، بفعل ترك منسقي الأحكام للخدمة، مما أسهم في تأخير إصدار الأحكام. وبينما يُلزم الموظفون بإعطاء الإدارة إشعاراً بالاستقالة قبل ثلاثين يوماً أو أقل تستغرق التعيينات الجديدة في العادة مُدداً أطول من ذلك بكثير. وبالإضافة إلى هذا، تقترب ولاية المحكمة من نهايتها، ومعدل عروض العمل المرفوضة يتزايد باستمرار، مما يزيد من حالات التأخير ريثما تتم التعيينات الجديدة. وبالنسبة للموظفين القادمين حديثاً، يستغرق الأمر ثلاثة أشهر على الأقل قبل أن يؤدوا أفضل أداء ممكن. وفي وظائف التنسيق المعقدة، يمكن أن يستغرق هذا مدداً أطول من ذلك. وتهدف المحكمة إلى تقليل حالات التأخير الداخلي في عملية التوظيف وإلى استخدام أي قدر ممكن من المرونة في النظام الإداري لموظفي الأمم المتحدة لتعالج الحالة المعينة المتمثلة في تقليص حجم منظمة ما. وتبين الصعوبات الجارية الدروس التي يجب أن تتعلمها مستقبلاً المنظمات ذات المدى العمري المحدود، التي من قبيل المحاكم المخصصة - إذ تلزم أحكام خاصة لاستبقاء الموظفين وللتوظيف أثناء مرحلة ما قبل الإغلاق. وستواصل المحكمة الاتصال بالهيئات المناسبة في الأمانة العامة لمعالجة التحديات القائمة والناشئة المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

٥٣ - صحيح ما جاء في التقرير الأخير المتعلق باستراتيجية الإنجاز من أن الحفاظ على مستوى مناسب من الموظفين المقتدرين الملتزمين المدربين لأداء المهام الرئيسية في المحكمة أمر بالغ الأهمية لتجنب المزيد من التأخير في إنهاء المحاكمات وإصدار الأحكام. وفي الوقت نفسه ستواصل المحكمة، تمشياً مع الجدول الزمني للمحاكمات والاستئناف، وعملية تقليص حجم

المحكمة – التي بدأت في ٢٠٠٩ – التخفيض في ٢٠١٠، إذ ستقلص أيضاً ٦٥ وظيفة عادية، أي ٩,٤ في المائة، من مستوى الملاك المأذون به حالياً البالغ ٦٩٣ وظيفة.

جيم – عمل مكتب المدعي العام

(أ) عبء العمل

٥٤ – يتكافأ عمل مكتب المدعي العام مع عبء العمل الثقيل في دوائر المحكمة. وبالإضافة إلى مواصلة المحاكمات الجارية لسبعة متهمين في القضايا الخمس المشار إليها سابقاً في التقرير المتعلق بالأنشطة في الدوائر، تواصل أيضاً شعبة الادعاء في مكتب المدعي العام التحضير للمحاكمة في قضيتيّ متهمين قُبض عليهما مؤخراً، هما نداهيمانا و نيزييامانا. وهي مسؤولة أيضاً عن تحضير إفادات لحفظ الأدلة بموجب المادة ٧١ مكرراً الجديدة فيما يتعلق بالمتهمين الهاربين الهامين الثلاثة (فيليسين كابوغا، وبروتايس مبيرانيا، وأوغسطين بيزيمانا) المقرر محاكمتهم في آروشا. ورهناً بتوافر الموظفين، يعتزم المدعي العام تقديم طلبات للحصول على هذه الإفادات في الربع الأخير من ٢٠١٠. وهذا العمل التحضيري يشمل تحقيقات مكثفة، وتحديداً للهويات، وتحضيراً للشهود، والسوابق القضائية. وتشمل المسؤوليات الأخرى التي تضطلع بها شعبة الادعاء تحضير القضايا لنقلها إلى الولايات القضائية الوطنية بموجب المادة ١١ مكرراً؛ والإشراف على قسم التحقيقات وقسم خدمات المعلومات والأدلة؛ وتنسيق كافة طلبات التعاون الواردة من سلطات الادعاء في الدول الأعضاء والاستجابة لتلك الطلبات في الوقت المناسب.

٥٥ – ولا تزال شعبة الاستئناف والمشورة القانونية التابعة لمكتب المدعي العام تعاني من زيادة عبء العمل. فبالإضافة إلى الاستجابة لدعاوى الاستئناف والطلبات الخاصة بالمسائل المعروضة فعلاً على دائرة الاستئناف، تقدم الشعبة سيلاً منتظماً من المشورة القانونية الخطية إلى المدعي العام بشأن المسائل القانونية كلما ظهرت مثل هذه المسائل في الإجراءات الجارية أمام الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف. وعلى سبيل المثال، فإن كافة الأحكام تحلَل تحليلاً شاملاً ويصدر رأي مكتوب بشأن مدى ملاءمة تقدم المدعي العام باستئناف أو باستئناف مضاد بشأن أي مسألة مطروحة، بما في ذلك استئناف الحكم على أساس الوقائع والقانون، أو أيهما، وإصدار الحكم. ومتى نوقش الرأي وصدر قرار من المدعي العام، أصدرت الشعبة مشروع مذكرة لموالاة البحث من قبل المدعي العام، وبعد ذلك تصدر مذكرة نهائية أو رد في صورة استئناف. وتُتبع عملية مماثلة فيما يختص بالمسائل التمهيدية.

٥٦ – وفي غضون الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت شعبة الاستئناف والمشورة القانونية سبع مشورات قانونية؛ ونظمت حلقة دراسية لبناء القدرات من أجل ٣٠ موظفاً في كانون

الثاني/يناير ٢٠١٠ وساعدت على التدريب المتعلق بالدعوة، بالاشتراك مع مكتب الرئيس، لصالح ٥٠ موظفاً من مكتب المدعي العام والدفاع، في آذار/مارس ٢٠١٠. وأُجري التدريب المتعلق بالدعوة باستخدام ممارسين قانونيين كبار وقضاة من دول أعضاء عديدة. كما نُظمت، على صعيد مكتب المدعي العام، ندوة قانونية لتعزيز فهم الموظفين فهماً أفضل للمسائل القانونية الناشئة في المحكمة.

٥٧ - وفي غضون الفترة المشمولة بالتقرير نفسها، أقامت الشعبة أيضاً دعاوى استئناف في قضايا موفوي، وسيتاكو ونسنغيمانا. كما استجابت الشعبة لدعاوى الاستئناف المقدمة من الدفاع في قضايا نسنغيومفا، وباغواسورا وآخرين، وكاليمانزيرا، ورنزاهو وروكوندو. وإضافة إلى ذلك، قدمت الشعبة ١٦ طلباً تمهيدياً ورداً تمهيدياً، أو أي من الفئتين، إلى الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف.

٥٨ - وتواصل وحدة التحقيقات التابعة لمكتب المدعي العام تقديم الدعم لأنشطة المحاكمة، والاستئناف، بينما يركز قسم التتبع فيها على المتهمين الهاربين. ونظراً لزيادة الطلب على الدعم في مجال التحقيقات، ولحالات التقاعد والاستقالة، فإن العدد الحالي من الموظفين في الوحدة يعمل بالفعل فوق طاقته. وهناك حاجة إلى زيادة الدعم لتتبع الهاربين من الدول الأعضاء.

٥٩ - وقد ضوعفت الجهود المبذولة لتتبع الهاربين الأحد عشر الباقين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة. وعملاً بما أسفر عنه اجتماع المدعي العام مع نظيره المنتمي إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، أصدرت حكومة ذلك البلد أوامر اعتقال عُممت على نطاق واسع بحيث وصلت إلى ممثلي الادعاء في مختلف المقاطعات بهدف اعتقال الهاربين من المحاكمة أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهناك تعاون متزايد بين مسؤولي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفريق التتبع بمكتب المدعي العام.

٦٠ - وهناك مشاورات جارية مع رواندا بهدف حل عدد من المسائل المتصلة بحماية الشهود وغير ذلك من المسائل التي أثارتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف في قراراتها بشأن طلبات إحالة سابقة بموجب المادة ١١ مكرراً. ويعتزم المدعي العام أن يقدم طلبات أخرى لإحالة قضايا الهاربين إلى رواندا. ويتوقع أن تقدم هذه الطلبات قرب الربع الأخير من ٢٠١٠.

٦١ - وعلى النحو المبلّغ عنه من قبل، فإن عدد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة الواردة من سلطات الادعاء الوطنية للدول الأعضاء ما زال في ازدياد. ففي سنة ٢٠٠٩، استضاف مكتب المدعي العام ثمانية وفود من المدعين والمحققين وقضاة التحقيق واستجاب لـ ٤٣ طلباً

للمساعدة القانونية المتبادلة. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، قدم مكتب المدعي العام الدعم رداً على ٤٠ طلباً للتعاون القضائي وردت من ١٠ دول أعضاء، تشمل البحث الشامل في قاعدة بيانات أدلة مكتب المدعي العام بحثاً عن مواد تهم سلطات الادعاء الوطنية، وأعمال التحقيق الجارية أساساً في رواندا لتحديد مكان شهود الإثبات والحصول على موافقاتهم، فضلاً عن بعض الأعمال المتعلقة بطلبات للكشف عن بعض الأحراز الرئيسية وتغيير تدابير حماية الشهود. وفي أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، حصل مكتب المدعي العام أيضاً على موافقات إفصاح من قبل ٨٩ شاهداً من شهود الإثبات وقدم خمسة طلبات لتغيير تدابير حماية الشهود، وشفع ذلك بإعداد طلبات، بالنيابة عن سلطات الادعاء الوطنية، لتقديم عشرة شهود إضافيين. ويقدّر أن وحدة الطلبات الخارجية التابعة لمكتب المدعي العام سوف تقدم في نهاية الأمر أكثر من ٢٠ طلباً رسمياً إلى الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف بحلول نهاية ٢٠١٠.

٦٢ - ويمثل التعاون والمساعدة القانونيان المتبادلان مسؤولية هامة من مسؤوليات المحكمة. والاعتراف بها في هيكل آلية تصريف الأعمال سيسهم إسهاماً جليلاً في إغلاق فجوة الإفلات من العقاب إغلاقاً أشد، حيث تشجَع الدول الأعضاء على الاستفادة مما لدى مكتب المدعي العام من موارد معلوماتية لكي تقاضي وطنياً الأشخاص المشتبه فيهم الذين لم توجّه إليهم اتهامات من قبل المحكمة. ولأجل الاستجابة لزيادة الطلب على المساعدة القانونية المتبادلة، سيصبح من الضروري التماس الدعم من موظفين إضافيين. وعلاوة على ذلك، فإن استحداث آلية مخصصة وذات كفاءة وخبرة للاستجابة لهذه الطلبات سوف يمثل عنصراً قيّماً في إطار آلية تصريف الأعمال.

٦٣ - واستضاف المدعي العام ندوة للمدعين الدوليين في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ في كيغالي، برواندا، بشأن إرث المحاكم المخصصة، ومستقبل القانون الجنائي الدولي. وأصدر المدعون الدوليون بلاغاً يشدد على دور الأمم المتحدة في مكافحة الإفلات من العقاب ويعترف بدور نظم العدالة الوطنية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية في هذا الصدد. كما دعا المدعون الدوليون الدول الأعضاء إلى ضمان امتلاك نظمها القانونية وترتيباتها القانونية الإقليمية الأخرى التي تكون أطرافاً فيها للولاية القضائية والقدرة على القيام على نحو فعال بمقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية أو تسليم المشتبه في ارتكابهم مثل هذه الجرائم، وبتوفير التعاون التام لكافة المحاكم الجنائية الدولية؛ والنظر بجدية في اعتماد اتفاقية بشأن قمع الجرائم المرتكبة بحق الإنسانية والمعاقبة عليها؛ والانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتعاون تعاوناً تاماً مع المحكمة في تنفيذ ولايتها.

(ب) التعاون مع كينيا

٦٤ - يهتم المدعي العام اهتماماً شديداً بمسألة عدم وجود تعاون مع كينيا فيما يختص بالمتهم الهارب فِليسيين كابوغا.

٦٥ - ووجود هذا الشخص في كينيا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ومشاهدته مراراً وحيازته ممتلكات في كينيا أُمور تأكدت رسمياً في تقارير صادرة عن الشرطة الكينية سنة ٢٠٠٦. وفليسين كابوغا معروف جيداً للشرطة ولسلطات الهجرة وسلطات الضرائب الكينية.

٦٦ - وبينما توجد أدلة واضحة تبيّن أن فليسين كابوغا مقيم بصورة شرعية في كينيا، بمعرفة السلطات الكينية، لا يوجد دليل على أنه قد غادر كينيا أبداً، سواء بإرادته أو بترحيله. وأفادت السلطات الكينية سنة ٢٠٠٨ بأنه بينما يُحتمل دخول كابوغا إلى البلد فإنه لم يعد موجوداً هناك. وقد طلب المدعي العام، في عدد من المناسبات، كتابة وأثناء مهامه الرسمية في كينيا، من الوزراء الكينيين والمدعي العام الكيني أن يزودوا المحكمة بمعلومات مناسبة معقولة بشأن مغادرة كابوغا المزعومة للبلد ووجهته بالتقريب. ولم يتلق المدعي العام رداً في هذا الصدد.

٦٧ - وصادرت كينيا أحد ممتلكات فليسين كابوغا في نيروبي. وفيما عدا ذلك، لم يمتثل أحد لأي من طلبات المدعي العام الأخرى المتمثلة في مواصلة التحقيق أو اتخاذ إجراءات مناسبة ضد الأصول المملوكة لفليسين كابوغا.

٦٨ - وقام المدعي العام بسبع مهمات رسمية في كينيا التماساً للتعاون بشأن هذا الأمر. وأثناء مهمته الأخيرة، في آذار/مارس ٢٠٠٩، اتفق مع وزير الأمن الداخلي على أن تتابع الحكومة التحقيق في أصول فيليسين كابوغا وممتلكاته، ووكلائه في البلد، وأن تسمح بالاطلاع على ملف كابوغا لدراسته دراسة دقيقة؛ وتقديم تفاصيل مناسبة بشأن فيليسين كابوغا وتحركاته وتفاصيل كاملة عن مغادرته كينيا حسبما ادعت الحكومة الكينية. ولم ينفذ هذا الاتفاق أبداً، على الرغم من الرسائل التذكيرية والطلبات اللاحقة المقدمة من المدعي العام.

٦٩ - وقدم المدعي العام إلى رئيس المحكمة تقريراً بشأن تكرار انتهاك كينيا لالتزاماتها المقررة بموجب المادة ٢٨ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وأحال رئيس المحكمة هذا التقرير في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠ إلى رئيس مجلس الأمن للنظر فيه واتخاذ الإجراء المناسب.

٧٠ - ويواصل المدعي العام التماس العناية الواجبة من كينيا اضطلاعاً منها بالتزاماتها المقررة بموجب النظام الأساسي والقواعد الخاصة بالمحكمة.

(ج) الملاك

٧١ - لا يزال عدم وجود موظفين كافين يمثل أحد دواعي القلق الشديد لمكتب المدعي العام، ويُحتمل أن يؤثر تأثيراً سلبياً على أهداف الإنجاز. ولا يزال المدعي العام يفقد الموظفين ذوي الخبرة، لتقاعدهم أو استقالتهم. وقد رفض عدد من الموظفين المحتملين التوقيع على عقود بسبب الشروط غير المواتية، الأمر الذي زاد من التأخير في عملية التوظيف، وأدى إلى التعطيل، لا سيما تعطيل القدرة على المحاكمة. ويُحتمل أن تؤثر هذه العوامل على الأعمال التحضيرية التي يقوم بها مكتب المدعي العام بشأن قضية نيزيامانا، وهو أحد المتهمين المقبوض عليهما مؤخراً، لمحاكمته قبل نهاية ٢٠١٠. وإضافة إلى ذلك، فإن الطلبات المقدمة بموجب المادة ٧١ مكرراً فيما يتعلق بالمتهمين الهاربين المهمين الثلاثة، فضلاً عن تقديم طلب جديد لإحالة القضايا إلى رواندا وغيرها من الولايات القضائية الوطنية بموجب المادة ١١ مكرراً ستتأخر هي الأخرى، مما يترك أثره ممتداً في الأنشطة المتعلقة بالمحاكمات حتى ٢٠١١.

دال - التعاون بين الدول الأعضاء والمحكمة

٧٢ - لا يزال التعاون الكفؤ بين الدول الأعضاء والمحكمة عنصراً أساسياً لنجاح استراتيجية الإنجاز، التي وضعتها المحكمة لنفسها. وهذا يتصل على وجه التحديد بضمان اعتقال بقية الهاربين، واحتمال إحالة قضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، ونقل الأشخاص المدانين إلى جهات أخرى لتنفيذ أحكامهم، ونقل الأشخاص المفرج عنهم إلى أماكن أخرى وكذلك الأشخاص الذين أنهوا مُدد الأحكام الصادرة بحقهم.

٧٣ - ويبرز التقرير المتعلق بمكتب المدعي العام، الوارد أعلاه، التعاون الوثيق فيما يختص بالقبض على الهاربين وتقديم المساعدة إلى سلطات الادعاء الوطنية.

٧٤ - وسيصدر رئيس المحكمة قريباً قراراً بشأن نقل ميشيل باراغارازا إلى دولة عضو لتنفيذ الحكم الصادر بحقه. كذلك، يوجد شخصان مدانان، صدر حكمان استئنافيان بشأنهما في آذار/مارس ٢٠١٠، وهما ينتظران قرارين بشأن نقلهما إلى الولاية القضائية الوطنية لتنفيذ الحكمين الصادرين بحقهما.

٧٥ - وصدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حكم ببراءة شخصين محتجزين. أحدهما نُقل إلى إيطاليا في آذار/مارس ٢٠١٠. ويواصل قلم المحكمة بذل قصارى الجهد للعثور على

بلدان مضيفة للأشخاص الثلاثة الذين صدرت لهم أحكام بالبراءة ولا يزالون في آروشا تحت حماية المحكمة.

هاء – التواصل، وبناء القدرات، ومسائل إرث المحكمة

٧٦ – واصلت المحكمة تحسين الوعي بأعمالها، عن طريق برنامجها الاتصالي، في مجال إبراز إنجازاتها وما تواجهه من تحديات في هذه المرحلة الحرجة من مراحل استراتيجية الإنجاز التي وضعتها لنفسها، ونشر تلك الإنجازات والتحديات على العموم، وتوعية الأهالي في منطقة البحيرات الكبرى وزوَّار مقريّ المحكمة في رواندا وجمهورية تنزانيا المتحدة بتلك الإنجازات والتحديات. وتُبذل جهود شديدة للتواصل مع سكان رواندا على صعيد القواعد الجماهيرية. ولذلك، واصلت المحكمة، عن طريق قسمها المعني بالعلاقات الخارجية والتخطيط الاستراتيجي، تزويد مركز الإعلام والوثائق الكائن في أوموسانزو بكيغالي، وعشرة مراكز فرعية تابعة له بالمقاطعات الرواندية، بالدعم التقني، بينما واصلت تقييم تقدم تلك المراكز وتأثيرها على المستفيدين المستهدفين. ومن المهم أن يستمر توجيه اهتمام خاص إلى هذا المشروع الرائد، لضمان بقاء المراكز باعتبارها أحد العناصر الرئيسية لإرث المحكمة الذي تخلّفه للأجيال المقبلة، بينما تؤدي دورها باعتبارها المركز المرجعي للأمم المتحدة بشأن المعلومات المتعلقة بالإبادة الجماعية، وذلك خدمة للمجتمع الدولي بأسره.

٧٧ – وفي الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠١٠، بدأت المحكمة تنفيذ مشروع إقليمي يستهدف توعية الشبان في المنطقة. وقد صُمم المشروع بهدف توعية الشبان في المنطقة بـ ”دور المحكمة في تعزيز العدالة الدولية“. وبتمويل ألماني، مثَّلت المحكمة القوة الدافعة وراء مشروع ”توعية الشبان“، الذي يشمل طلاباً من ٦٠ مدرسة ابتدائية وثانوية في شرق أفريقيا يشتركون في مسابقات لكتابة المقالات ورسم اللوحات. وفي إطار المشروع، نظمت المحكمة معارض وجلسات إحاطة إعلامية في نيروبي، وكمبالا، وبوجومبورا، وهوي، ودار السلام، وآروشا، بشأن أعمالها.

٧٨ – وبناء على طلب المعهد الرواندي للممارسة والتطوير القانونيين، نظمت المكتبة القانونية التابعة للمحكمة حلقة عمل في ٥ آذار/مارس ٢٠١٠، في نيانزا برواندا بشأن استعمال المواد القانونية الموجودة على الشبكة الحاسوبية. وقد أُحيط خمسة وثلاثون مشتركاً، من بينهم قضاة ومدعون ومحامون، علماً بالتقنيات التي تيسر الوصول إلى المواد القانونية الموجودة على الشبكة الحاسوبية، ومن بينها فقه المحكمة. وقد سجل برنامج التدريب الإلكتروني على الأبحاث القانونية نجاحاً رائعاً، ولا يزال الطلب على عقد حلقات عمل في المستقبل شديداً جداً. ولذلك، تعتزم مكتبة المحكمة أن تنشئ وتنفذ برنامجاً تدريبياً

للمدربين على برنامج الأبحاث القانونية الإلكتروني، بحيث يعد حسب الاحتياجات التي عبَّرت عنها الهيئة القضائية الرواندية. ويجري تشجيع الدول الأعضاء بقوة على النظر في الإسهام في الجهود التي من هذا القبيل.

٧٩ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أصدرت مكتبة المحكمة نسخة مستوفاة من الوثائق الأساسية للمحكمة وسوابقها القانونية مسجلة على أقراص مضغوطة للقراءة فقط وأقراص دي في دي، تغطي الأنشطة القضائية المضطلع بها حتى سنة ٢٠٠٩. وهذه الأقراص الإلكترونية بنوعيها، التي تشمل أكثر من ٠٠٠ ٦ قرار صادر عن دوائر المحكمة ووثائق أساسية للمحكمة، جرى توزيعها دولياً على الممارسين القانونيين، والمنظمات غير الحكومية، والمكتبات العامة، والجامعات، والسفارات، والزوار المحليين والأجانب، فضلاً عن الباحثين. ويجري باستمرار تحديث النسخة الإلكترونية من قاعدة البيانات هذه.

واو - المسائل المتبقية

٨٠ - واصلت المحكمة عملها بشأن التوصيات الواردة في الفقرة الأخيرة من ''تقرير الأمين العام عن الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لخيارات المواقع المحتملة لوضع محفوظات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ومقر آلية (آليات) لوضع محفوظات''، المؤرخ ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد قامت لجنة الإرث، المشكَّلة من ممثلي أجهزة المحكمة الثلاثة، بتنسيق هذا العمل، على النحو التالي:

- على النحو المذكور أعلاه، تستمر الجهود لتتسنى إحالة ثمانية من الهاربين الأحد عشر إلى الولايات القضائية الوطنية. ويركز مكتب المدعي العام جهوده على رواندا، وهي البلد الوحيد صاحب الولاية القضائية الوطنية الراغب حالياً في معالجة القضايا الثماني المخصصة للإحالة. وفيما يختص بقلم المحكمة، تستمر برامج بناء القدرات في رواندا. ومن المقرر إجراء تدريب في الأسابيع المقبلة للموظفين الجدد في برنامج حماية الشهود؛

- وما برحت المحكمة تنظر في السُبُل الممكنة لاستعراض أوامر حماية الشهود بهدف سحب أو تبديل الأوامر التي لم تعد ضرورية. وتقترح المحكمة، بدلاً من استعراض كافة القضايا المرهق، إجراء استعراض محدود يركز على أوامر حماية الشهود التي تنطوي على احتمال تغيير هذه الأوامر أو إلغائها، وما يعقب ذلك من إلغاء طابع السرية. وهناك اتصال وثيق بين المحكمة وإدارة الشؤون القانونية بشأن هذه المسألة، وستقدم أية معلومات أو إيضاحات إضافية يطلبها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين، التابع لمجلس الأمن؛

- لا يزال جارياً استعراض كافة الاتفاقات المبرمة بين المحكمة والدول الأعضاء والهيئات الدولية الأخرى والعقود المبرمة مع الكيانات الخاصة بهدف تحديد مصير تلك الاتفاقات والعقود بعد إغلاق المحكمة. ويقوم مكتب المدعي العام في الوقت الحالي بالأعمال النهائية لتجميع الاتفاقات ومذكرات التفاهم المتصلة بالمواد السرية، أو حماية الشهود، أو مجالات التعاون الأخرى. وفيما يختص بقلم المحكمة، يجري أيضاً تجميع الاتفاقات ومذكرات التفاهم. وثمة استعراض أولي بشأن الاتفاقات الستة المتعلقة بإنفاذ الأحكام[١٠]، التي تحتاج إلى نقلها إلى آلية تصريف الأعمال وإلى الحفاظ عليها، طالما كان هناك أشخاص مدانون يقضون الأحكام الصادرة بحقهم، وأشخاص يُحتمل إدانتهم في المستقبل. كما اضطلعت الإدارة باستعراض لتحليل الأعمال، يبين أن كافة الاتفاقات المبرمة حالياً مع الكيانات الخاصة أو شبه الحكومية (اتفاقات الإيجار، وتشغيل الطائرات التي من طراز بيتش كرافت فيما بين كيغالي وآروشا مرتين أسبوعياً، وشراء السلع والقرطاسيات، والاتفاقات المبرمة مع الشركات الأمنية، وما إلى ذلك) قد صيغت بحيث تلائم احتياجاتنا الجارية وتوفر مرونة كافية تمكِّن من إنهائها عندما لا تعود هناك حاجة إليها، أو من إطالة أمدها إذا دعت الضرورة إلى ذلك؛

- على النحو المبين أعلاه، افتُتحت ١٠ مراكز إعلامية للمقاطعات بشتى أنحاء رواندا سنة ٢٠٠٩، تيسِّر إطلاع الجمهور على وثائق المحكمة[١١]. ولدى هذه المراكز فعلاً نُسخ من بعض محاضر جلسات سجلات المحكمة العلنية. وقد جرى استعراض لقدرة مركز المعلومات الرئيسي في كيغالي (مركز أوموسانزو) على استيعاب النُسخ الخطية من كافة محاضر الجلسات العلنية. ويبين التقرير الناتج عن ذلك الاستعراض أنه بفضل التوسع الذي حدث مؤخراً في مركز أوموسانزو أُتيحت المساحة الإضافية اللازمة لتخزين الوثائق الخطية المتعلقة بالأنشطة العلنية، وقدرها ٤٢٠ متراً مربعاً. إلا أن هناك تقريراً فنياً يرى أن نقل النُسخ الخطية قد لا يكون مستصوباً، ولأن نقل النسخ الإلكترونية المتعلقة بالأنشطة العلنية لا يتطلب موارد كثيرة، وستكون الصياغة المستمرة للمحاضر الإلكترونية أقل تكلفة، وسيكون الاطلاع على المحاضر الإلكترونية أيسر كثيراً للمستعملين بالمراكز الإعلامية. وستجري خلال الشهور المقبلة تقديرات للتفاصيل الإضافية والتكاليف المتعلقة بهذا الأمر.

(١٠) أُبرمت هذه الاتفاقات مع إيطاليا، وبنن، ورواندا، وسوازيلند، والسويد، وفرنسا، ومالي.

(١١) الفقرة ٧٦.

٨١ - وما قيل عن الأهداف والعمليات المتصلة بأنشطة حفظ سجلات المحكمة ووثائقها، المبين في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، لا يزال صحيحاً، كما أن جميع الأنشطة الفنية لا تزال جارية حسب الجدول الزمني. وفيما يلي موجز للتقدم المحرز حتى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠:

- ترتيب المحاضر القضائية الأصلية والتحقق منها: تم حتى الآن ترتيب المادة الورقية الأصلية التي تحوي ٤٨ قضية (٠٠٠ ٢ ملف). وهذا يقارب الـ ٤٠ في المائة من كافة المواد الأصلية. ولا يزال التحقق من النصوص الخطية الورقية بالمقارنة بالنسخ الإلكترونية سائراً حسب المقرر، إذ تم التحقق من ٣٦ قضية (٥٨٠ ٥ مدونة) حتى نهاية أيار/مايو ٢٠١٠. وهذا يمثل نحو ٣٣ في المائة من كافة المدونات الأصلية. ونتيجة للنقص في الموارد اللازمة لدعم العملية القضائية الجارية، خُصصت في مطلع نيسان/أبريل ٢٠١٠ موارد إضافية من الموظفين لترتيب المحفوظات القضائية للمحكمة والتحقق منها. ويُتوقع، بفضل هذه الموارد الإضافية، أن يُستكمل في الموعد المقرر ترتيب المحاضر القضائية والتحقق منها؛

- رقمنة المواد السمعية - البصرية وتحريرها: استُكملت في آذار/مارس ٢٠١٠ رقمنة التسجيلات الصوتية الأصلية لأعمال المحكمة، إذ تمت رقمنة أكثر من ٠٠٠ ١١ شريط كاسيت أصلي (نحو ٥٠٠ ٩ ساعة) وفقاً للمبادئ المستمدة من أفضل ممارسات الحفظ. وتجري عملية تحرير للتسجيلات الصوتية، واكتمل ذلك بالنسبة لثمانية قضايا، بينما يستمر بالنسبة لخمس قضايا. وبوجه إجمالي، أسفر العمل في نهاية أيار/مايو ٢٠١٠ عن مواد صوتية محررة مدتها أكثر ٣٠٠ ساعة. واستُكملت بالنسبة لكافة مواد الفيديو الأصلية، فيما يختص بالناقلات المادية والملفات الرقمية، عملية إدماج المخزون والبيانات الفوقية. كما استُكملت في نيسان/أبريل ٢٠١٠ المرحلة الأولية لاختبار معدات الرقمنة الفيديوية، ويسير المشروع حسب الجدول الزمني؛ ومن المتوقع أن تبدأ عملية الرقمنة الكاملة في حزيران/يونيه ٢٠١٠؛

- تجهيز السجلات الإدارية ومسحها إلكترونيا: شهدت عمليات فرز السجلات الإدارية وتجهيزها ومسحها إلكترونيا وإدخال بياناتها تقدماً حسب المقرر. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠١٠، كان ما يربو على ٤٠٠ صندوق من السجلات قد جُهز، وكانت الوثائق التي يحتويها أكثر من ٤٥٠ ملفاً قد مُسحت إلكترونياً، وأُدخلت بيانات ٢٠٠ ١٣ سجل في قاعدة بيانات الإدارة الكلية لمعلومات السجلات (TRIM)؛

- تجهيز سجلات مكتب المدعي العام ومسحها إلكترونياً: أحرز مشروع محفوظات مكتب المدعي العام تقدماً حسب الجدول الزمني. وفي نهاية أيار/مايو ٢٠١٠، تم فرز ٠٠٠ ٨٠٠ صفحة وجرى مسح ٠٠٠ ٤٨٣ صفحة إلكترونياً وإدخال ٠٠٠ ٨ سجل في نظام الحفظ الإلكتروني للسجلات؛

- استحداث سياسة للحفاظ على محاضر المحكمة والاطلاع عليها وتأمينها: لا تزال المحكمة ملتزمة بالتعاون مع مكتب الشؤون القانونية بشأن إعداد سياسة للحفاظ على محاضر المحكمة والاطلاع عليها وتصنيفها تصنيفاً أمنياً. ومما يدعو إلى الاهتمام بوجه خاص السجلات ''المختلطة''، التي نتجت عن عمل أقسام مختلفة من قبيل دوائر المحكمة، وقسم تقديم الدعم للشهود والضحايا، ومركز الأمم المتحدة للاحتجاز، وما إلى ذلك، وهي لا تعتبر قضائية بل مرتبطة بسجلات الإجراءات القضائية، ومن ثم لا يمكن تصنيفها باعتبارها إدارية بحتة. ولمعالجة الشواغل المتصلة بهذا النوع من السجلات، أُنشئ فريق عامل على صعيد المحكمة معني بإدارة المحفوظات والمحاضر. وهو يتألف من ممثلين لكافة أجهزة المحكمة. وتتمثل ولاية ذلك الفريق العامل في رسم صورة عامة لسجلات المحكمة، وإنشاء وتنفيذ نهج منسق لإدارة تلك السجلات، وتيسير جمع المعلومات الضرورية لوضع سياسات لاستبقاء سجلات المحكمة وتصنيفها والاطلاع عليها. وتتمثل أنشطة الفريق العامل المعينة في تحليل السجلات المنتجة والمحفوظة في شتى أنحاء المحكمة، تحليلاً يتناولها من حيث الكمية والنطاق والنوع، كما تشمل هذه الأنشطة استعراض الممارسات النافذة فيما يختص بحفظ السجلات، وإنشاء إجراء على صعيد المحكمة لإدارة شؤون السجلات، وجمع المعلومات المتصلة بسياسات إدارة المحفوظات والسجلات النافذة في المحكمة، بما في ذلك الإجراءات الجارية للاستبقاء والتصنيف. وتجري حالياً مناقشة الجدول الزمني لتنفيذ هذا البرنامج؛

خلاصة وتنبؤ محدَّث بشأن تنفيذ استراتيجية الإنجاز

٨٢ - تعتزم المحكمة إكمال أعمالها المتعلقة بالمحاكمات قبل نهاية ٢٠١١، مع استكمال النظر في دعاوى الاستئناف بنهاية ٢٠١٣، هذا إن لم تحدث اعتقالات جديدة لمتهمين تتعين محاكمتهم في آروشا.

٨٣ - وتحققت إلى حد كبير التنبؤات الواردة في تقرير استراتيجية الإنجاز الذي يغطي فترة الإبلاغ السابقة. فقد صدرت الأحكام في ثلاث محاكمات حوكم في كل منها متهم واحد.

واستُكمل النظر في الأدلة في كافة المحاكمات الجارية، باستثناء ثلاث محاكمات، ويجري التركيز على استكمال صياغة الأحكام في هذه القضايا.

٨٤ - ولا زالت التنبؤات المتعلقة ببقية ٢٠١٠ سارية، باستثناء حالات تأخير في استكمال مرحلة النظر في الأدلة في قضيتين بكل منهما متهم واحد، وحالات التأخير هذه تتعلق أساساً بمتطلبات المحاكمة العادلة وإسناد مهام موازية إلى القضاة. وإضافة إلى ذلك، سيتأخر إصدار الأحكام بضعة أشهر في محاكمتين تجري في أولهما محاكمة متهم واحد وتجري في الثانية محاكمة أكثر من متهم. وحالات التأخير هذه متصلة أساساً برحيل موظفين أساسيين في أفرقة صياغة الأحكام، والتأخير في تعيين موظفين جدد. وستمتد مرحلة النظر في الأدلة في قضيتين من القضايا الجارية وفي القضيتين الجديدتين حتى الربع الأول من سنة ٢٠١١.

٨٥ - وتهدف المحكمة إلى استكمال كافة المحاكمات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، بما في ذلك استكمال المحاكمتين الجديدتين، اللتين يتوقع بدؤهما في النصف الثاني من ٢٠١٠. ويهدف العمل التمهيدي المكثف في القضيتين إلى ضمان تحقيق هذه الأهداف الطموحة دون إخلال بمتطلبات المحاكمة العادلة. وإضافة إلى صياغة الأحكام، ستستمر أنشطة قضائية أخرى حتى منتصف ٢٠١١، وهي أنشطة من قبيل جلسات الاستماع المتعلقة بالحفاظ على الأدلة، وطلبات إحالة قضايا إلى الولايات القضائية الوطنية، وإجراءات تتعلق باحتقار المحكمة.

٨٦ - وتقتضي الأعمال التحضيرية اللازمة للانتقال إلى آلية تصريف الأعمال استثمار مستوى متزايد من الموارد. وتعمل كافة أجهزة المحكمة بصورة مضاعفة لتنفيذ التوصيات المحددة للفترة الانتقالية في تقرير الأمين العام الصادر في أيار/مايو ٢٠٠٩، بينما لا تزال أعمالها المعتادة - أي التحضير للمحاكمات وإجرائها واستكمالها - تقتضي درجة قصوى من الالتزام الشديد.

٨٧ - ولا يزال الإبقاء على مستوى معقول من الملاك الوظيفي المتميز بالخبرة والحفاظ على هذا الملاك يمثلان تحدياً رئيسياً لمنظمة تقترب من نهاية عمرها. وتعاني المحكمة، لا سيما مكتب المدعي العام والدوائر، من معدلات ترك خدمة عالية وصعوبات شديدة في اجتذاب مرشحين مؤهلين تأهيلاً جيداً يقبلون العمل بعقود قصيرة الأجل واستحقاقات منقوصة وأمن وظيفي محدود بالمقارنة بالعقود المحددة الأجل. ومن الضروري السماح بدرجة قصوى من المرونة في استخدام القواعد الإدارية لموظفي الأمم المتحدة، من أجل معالجة هذه الحالة الخاصة.

٨٨ - ويقتضي الالتزام باستكمال ولاية المحكمة أن تستمر كافة الجهود اللازمة لضمان اعتقال ما تبقى من الهاربين. وسيكفل التعاون الوثيق بين المحكمة والولايات القضائية الوطنية، لا سيما من قبل مكتب المدعي العام، تمتع هذه الولايات القضائية الوطنية، إلى جانب آلية تصريف الأعمال، بوضع يسمح بكفاءة تنفيذ مهمة مكافحة الإفلات من العقاب المستحق عن الجرائم البشعة المرتكبة في رواندا سنة ١٩٩٤.

المرفق ١ (ألف)

الأحكام الصادرة حتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩: ٥٠ متهما في ٤٢ حكما

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١	ج. ب. أكييسو	عمدة قرية تابا	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨
٢	ج. كامباندا	رئيس الوزراء	١ أيار/مايو ١٩٩٨	الأولى	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ (إقرار بالذنب)
٣	أ. سيروشاغو	رجل أعمال، قائد إنترهاموي	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨	الأولى	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩ (إقرار بالذنب)
٤	ك. كييشيما	حاكم مقاطعة كيبويه	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	الثانية	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩ (ضم الدعاوى)
	أ. روزيندانا	رجل أعمال	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦		
٥	غ. روتاغاندا	رجل أعمال، النائب الثاني لرئيس الإنترهاموي	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	الأولى	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩
٦	أ. موزيما	رجل أعمال	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	الأولى	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠
٧	غ. روغيو	صحافي محطة RTML للإذاعة والتلفزيون	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	الأولى	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (إقرار بالذنب)
٨	ي. باغيليشيما	عمدة قرية مابانزا	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١
٩	غ. نتاكيروتيمانا	طبيب	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	الأولى	٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (ضم الدعاوى)
	إ. نتاكيروتيمانا	قس	٣١ آذار/مارس ٢٠٠٠		
١٠	ل. سيمانزا	عمدة قرية بيكومبي	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٨	الثالثة	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١١	إ. نييتيغيكا	وزير الإعلام	١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الأولى	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣
١٢	ج. كاجيليجيلي	عمدة قرية موكينغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثانية	١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
١٣	ف. ناهيمانا	مدير محطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية وسائط الإعلام'' (ضم الدعاوى)
					٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
	هـ. نغيزه	رئيس تحرير صحيفة كانغورا	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		
	ج. - ب. باراياغويزا	مدير في وزارة الخارجية	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨		
١٤	ج. كاموهاندا	وزير الثقافة والتعليم	٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	الثانية	٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤
١٥	أ. نتاغيرورا	وزير النقل	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الثالثة	''قضية سيانغوغو'' (ضم الدعاوى)
					٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤
	إ. باغامبيكي	حاكم مقاطعة سيانغوغو	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩		
	س. إيمانيشيموي	ملازم في القوات المسلحة الرواندية	٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧		

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
١٦	س. غاكومبيتسي	عمدة قرية روزومو	٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤
١٧	إ. ندينداباهيزي	وزير المالية	١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٤
١٨	ف. روتاغانيرا	عضو مجلس مدينة موبوغا	٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثالثة	١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ (إقرار بالذنب)
١٩	م. موهيمانا	عضو مجلس مدينة غيشييتا	٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	الثالثة	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥
٢٠	أ. سيبما	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الأولى	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥
٢١	پ. بيزينغيمانا	عمدة قرية غيكورو	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٢	ج. سيروغيندو	المدير التقني لمحطة RTLM للإذاعة والتلفزيون	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥	الأولى	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ (إقرار بالذنب)
٢٣	ج. ميامبارا	عمدة قرية روكارا	٨ آب/أغسطس ٢٠٠١	الأولى	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٤	ت. موفونيي	قائد مدرسة ضباط الصف	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثانية	١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٥	أ. رواماكوبا	وزير التعليم	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦
٢٦	أ. سيرومبا	كاهن، بلدة كيفومو	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢	الثالثة	١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦
٢٧	ج. نزابيريندا	منظم أنشطة الشباب	٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٢	الثانية	٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٨	ج. روغامبارارا	عمدة قرية بيكومبي	١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٣	الثانية	١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ (إقرار بالذنب)
٢٩	ج أ أ	شاهد أمام المحكمة في إجراءات القضية	١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧	الثالثة	٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (انتهاك حرمة المحكمة)
٣٠	ف. كاريرا	حاكم مقاطعة كيغالي	٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الأولى	٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧
٣١	س. نشاميهغو	نائب المدعي العام لمقاطعة كيانغوغو	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	الثالثة	٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
٣٢	س. بيكيندي	موسيقي	٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الثالثة	٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٣	ب. زيغيرانييرازو	رجل أعمال	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١	الثالثة	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
٣٤	ت. باغوسورا	مدير الديوان في وزارة الدفاع	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	الأولى	''قضية العسكريين الأولى (ضم الدعاوى)
					١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨
	ج. كابيليغي	عميد في القوات المسلحة الرواندية	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨		
	أ. نتاباكوزي	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نسينغييومفا	مقدم في القوات المسلحة الرواندية	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧		
٣٥	إ. روكوندو	قسيس	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	الثانية	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٣٦	س. كاليمانزيرا	مدير ديوان وزارة الداخلية	١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥	الثالثة	٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٩
٣٧	ل. نشوغوزا	محقق في شؤون الدفاع سابقا (قضية انتهاك حرمة المحكمة)	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٨	ت. ريتراهو	حاكمة مقاطعة كيغالي	٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢	الأولى	١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩
٣٩	م. باغاراغازا	المدير العام للمكتب الحكومي للرقابة على صناعة الشاي	١٦ آب/أغسطس ٢٠٠٥	الثالثة	٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ (إقرار بالذنب)
٤٠	هـ. نسينغيمانا	عميد كلية يسوع الملك	١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢	الأولى	١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩.
٤١	ت. موفونيي	قائد مؤقت لمعسكر مدرسة ضباط الصف (إعادة المحاكمة)	٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠	الثالثة	١١ شباط/فبراير ٢٠١٠
٤٢	ي. سيتاكو	مقدم	٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	الأولى	٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٠

المرفق ١ (باء)

القضايا التي ينتظر صدور الأحكام فيها: ١٧ متهما في ٦ قضايا

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٤٣	ك. بيزيمونغو	وزير الصحة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	الثانية	”قضية بيزيمونغو وآخرين“ (ضم الدعاوى)
	ج. موغينزي	وزير التجارة	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. واكتملت الأدلة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقدمت المرافعات الختامية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ومن المتوقع صدور الحكم في نهاية عام ٢٠١٠.
	ج. بيكاموموباكا	وزير الخارجية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
	ب. موغيرانيزا	وزير الخدمة المدنية	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩		
٤٤	ب. نيراماسوهوكو	وزير شؤون الأسرة والمرأة	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	الثانية	”قضية بوتاري“ (ضم الدعاوى)
	أ. س. نتاهوبالي	قائد إنترهاموي	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		بدأت المحاكمة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. واكتملت الأدلة في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
	س. نسابيمانا	حاكم مقاطعة بوتاري	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧		
	أ. نتيزيريايو	حاكم مقاطعة بوتاري	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٨		
	ج. كانياباشي	عمدة قرية نغوما	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
	ي. ندايامباغي	عمدة قرية موغانزا	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦		
٤٥	أ. ندينديليمانا	رئيس أركان الدرك	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	الثانية	”قضية العسكريين الثانية“ (ضم الدعاوى).
	ف. إكس. نزوونيميه	قائد كتيبة في القوات المسلحة الرواندية	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		بدأت المحاكمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وانتهت في شباط/فبراير ٢٠٠٩. وقدمت المرافعات الختامية في حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومن المتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
	إ. ساغاهوتو	القائد الثاني لكتيبة استطلاع	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠		
	أ. بيزيمونغو	رئيس أركان القوات المسلحة الرواندية	٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٢		
٤٦	ي. مونياكازي	قائد إنترهاموي	١٢ أيار/مايو ٢٠٠٤	الأولى	بدأت المحاكمة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩. المرافعات الختامية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وأكملت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في حزيران/يونيه ٢٠١٠.
٤٧	ي. هاتيغيكيمانا	ملازم أول، قائد معسكر نغوما في بوتاري	٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٣	الثانية	بدأت المحاكمة في ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. وأكملت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.
٤٨	غ. كانيارو كيغا	رجل أعمال	٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤	الثانية	بدأت المحاكمة في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. واستُكملت في شباط/فبراير ٢٠١٠. المرافعات الختامية في أيار/مايو ٢٠٠٩. ومن المتوقع أن يصدر الحكم في آب/أغسطس ٢٠١٠.

المرفق ١ (جيم)

القضايا التي أُنجزت المحاكمة فيها ولكن ينتظر تقديم المرافعات الختامية المتعلقة بها: متهمان في قضيتين

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٤٩	د. نتاووكوليليايو	نائب حاكم مقاطعة بوتاري	١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩ وأُكملت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. المرافعات الختامية في حزيران/يونيه ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.
٥٠	ج - ب غاتيته	عمدة قرية مورامبي	٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وأُكملت في آذار/مارس ٢٠١٠. المرافعات الختامية في آب/أغسطس ٢٠٠٩. ويتوقع صدور الحكم في نهاية ٢٠١٠.

المرفق ١ (دال)

المحاكمات الجارية: ٥ متهمين في ٣ قضايا

رقم القضية	الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية	الحكم
٥١	ي. كاريميرا	وزير الداخلية، ونائب رئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	الثالثة	”قضية كاريميرا وآخرين“ (ضم الدعاوى).
	م. نغيرومباتسي	المدير العام لوزارة الخارجية ورئيس الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		بدأت المحاكمة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وبدأت من جديد في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. ومن المتوقع إكمالها قبل نهاية ٢٠١٠. ويتوقع صدور الحكم في الربع الثالث من عام ٢٠١١.
	ج. نزيروريرا	رئيس الجمعية الوطنية وأمين عام الحركة الجمهورية الوطنية من أجل التنمية والديمقراطية	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩		صدور الحكم في النصف الأول من عام ٢٠١١
٥٢	أ. نغيراباتواير	وزير في الحكومة المؤقتة	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨؛ المثول مجددا لأول مرة في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٩	الثانية	بدأت المحاكمة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في شباط/فبراير ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.
٥٣	ك. نزابونيمانا	وزير شؤون الشباب في الحكومة المؤقتة	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٨	الثالثة	بدأت المحاكمة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. ومن المتوقع إكمالها في آذار/مارس ٢٠١١. ويتوقع صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١.

المرفق ٢

في انتظار المحاكمة: متهمان ستبدأ محاكمتهما في عام ٢٠١٠

الاسم	اللقب السابق	تاريخ المثول أول مرة	الدائرة الابتدائية
ج. نداهيمانا	عمدة قرية كيفومو	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
إ. نيزييمانا	معاون قائد مدرسة ضباط الصف	١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩	تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

المرفق ٣

١١ فـارّا

أوغستين بيزيمانا

فيليسيان كابوغا

فولجونس كاييشيما

بروتايس مبيرانيا

برنار مونياغيشاري

ألويس نديمباتي

لاديسلاس نتاغانزوا

شارل رياندیكايو

شارل سيكوبوابو

جان - بوسكو أوينكيندي

فينياس مونياروغاراما